الوقف في المرض المخوف كالمعلق بعد الموت والصحيح انه
كمنزلة الوقف في الصحة فلا يلزم عنده ويلزم عندهما من
الثلث لان حق الورثة تعلق بماله وقال ان مت من
مرضي هذا فقد جعلت ارضي هذه وقفا لم يصح قال ضيعتي
هذه سبيل لم تقف وقفا الا في موضع تقام فيه الجمعة
موات بدا بشرطها وفي الفتية لو قال هذا الدكان
موقوف بعد موتي وقال سبيل ولم يبين مصرفا لا يصح
وذكر فيه ايضا قال داري هذه سبيل الى المسجد
بعد موتي يصح ان خرج من الثلث وعين المسجد والا
فلا وذكر فيه ايضا سبعت هذه الدار الى وصي او
معتمدي كذا غرضه صلواتي وصياماتي يصير وقفا ولم
يقع عنها كالوصية لابن بنيه ثم الصلوات يصح وتحتمها
ولا يجزيه عنها وذكر فيه ايضا وقف على الصوفية و
طلبة العلم فقيل لا يجوز لانهم يسوا بمذكورين وقيل
يجوز لارادته الفقراء ويصرف الى الفقراء منهم وهو الاصح
وذكر فيه ايضا وقف ضيعة الى فقراء عند فلان لا يصح
وكذا الوصية وقيل يصح الوقف على فقراء عند فلان
كل يوم ويدفعها الى المتولي ولا يجوز وقف البقر وغيرها
ليتروه وذكر فيه رغبة وقفت واستغنت عنها ما بعدة
ومقابرها لكنها لم تخرب فاشتري رجل ارضا فادعى
الموقوف عليهم فساد الشراء واذعى المشتري صحته و
بطلان الوقف بسبب عدم تخريب المستغنيات وحكم
الحاكم بصحة وفساد الوقف ينفذ الحكم وقيل انما ينفذ
البيع ويبطل الوقف ان لم يكن محكوما عليه ولو وقف
رغبة لا بد من ذكر الحدود ان امكن لانه لا يصح الوقف
بدون التحديد وقف بقرة على رباط لمكوث الذين
والسمن لابناء السبيل ان كان في موضع تقام فواذكر
جاز وقف ارضا على اولاده ثم على فلان وفلانا
وفلان ثم بعدهم على اولادهم واولاد اولادهم ما توا الذكر
بطنا بعد بطن ولو مات واحد منهم عن اولاد فلا شئ لهم
ما دام في البطن الاول وصل المؤلف الى
هؤلاء الموقوف عليهم ثم يعود الى من وصل اليهم مقام
الاستغناء ثم مات واحد منهم لا يبقى التوالي للباقين

لعب بالكلية حتى يحيل القاضي التولية اليهم بالكلية او يحيل
اليهم تمام الميت غرم وفي المنية وقف على اولاده واولاد
اولاده لا يفضل المذكور على الاناث ولا يدخل اولاد البنات
الذين رواية الخصاف والفتوى على الاول ولا يصرف الى
الفقراء ما دام واحد منهم باقيا الا اذا استغاثهم فقال وقفت
هذا على فلان فمات واحد منهم يصرف نصيبه الى الفقراء
وقف منزل على ولديه اولادهما تناسلوا ليس لهما ان
يسكنا فيه لان حقهما في الغلة وقف ضيعته على الفقراء
لم يحل له الاكل رباط استغنى عنه وخربه رباط صرف الى
ذكر الرباط وان لم يكن بجنبه رباط فانه يرجع الوقف الى
ورثة الواقف وفي وقف الفقراء الصرف الى فقيره اولاد
الواقف افضل ثم الى قرابتهم الواقف ثم الى موالي ثم
جيرانه ثم اهل بصره وقف على المجاهدين يصرف الى
المختاج منهم الاوقاف المطلق على الفقراء المترجح بالحاجة
ام بالفضل آذان بالرتبي المدرس ولم يؤم الامام ولم يؤذن
المؤذن في اكثر السنة فللمتولي ان يعطي كل واحد منهم ما شاء
اذا كان الوقف على كل من يدرس ويؤم ويؤذن ولا يعتبر
وقف قت فروع الغلة قيل له لو كان حقه في الغلة لا كفته
الا بعض السنة فيستغل بقدر ذكره هلال وتحقيقه قال الخواف
ما قلناه ولو اختلف الامام في المسجد خليفة ليؤم في زمان
غيبته لا يستحق الخليفة من اوقاف الامام شيئا ان كان
الامام اتم اكثر السنة ولو وقف ولم يذكر الولاية صح الوقف
عند لي سرخ والولاية للواقف لان عنده التسليم ليس بشرط
وعندهم لا يصح الوقف ولم يقبض ولو شرط الواقف الولاية
لنفسه صح عند لي سرخ وينزع لوقا بنا وان شرط ان لا ينزع
ولو مات عدلا لا يملك الولاية لمن طلب المتولية
لا يجلي بوقف لان الخير في غيره الواقف اذا شرط لنفسه
شيئا من الوقف يجوز ان يأكل ويؤكل ما دام حيا فاذا مات
كان للولد وولد ولده لا يحل للامام غلة اوقاف الامامة
ان كان غنيا شرعيا الا اذا كان الوقف عليه بعينه لكن
استحسن في البيع الذي لا ينفق ويدفع نفقه للامام لان حال
كالقاضي والمفتي وكذا الاوقاف على المدفنها يجوز للامام اذا
فرغوا انفسهم للتفقه فانه كالمقبر وان لم يفرغ نفسه فاتت